العرب
السبت 2020/03/14
السنة 42 العدد 11646

انهيار أسعار النفط العالمية يثير الفزع في العراق

ترجيح عجز بغداد عن تسديد فاتورة الرواتب الباهظة

يكاد يكون العراق من أكثر الدول تضررا من انهيار أسعار النفط العالمية بسبب اعتماده شبه التام على عوائد صادرات النفط، خاصة في ظل ترجيح انتشار فايروس كورونا في البلاد على نطاق واسع بسبب ضعف بنيته التحتية ومنشآته الصحية.

بغداد - أثار انهيار أسعار النفط حالة من الفزع في الأوساط الاقتصادية والشعبية العراقية، بسبب اعتماد البلاد بنسبة تفوق 95 في المئة على إيرادات صادرات النفط، إضافة إلى قلة احتياطاته المالية.

ويقول محللون إن بغداد تعتمد بنسبة مئة في المئة على النفط، لأن جميع الإيرادات الضئيلة الأخرى مثل الضرائب والرسوم، تعتمد بشكل غير مباشر على عوائد النفط، التي تمول الرواتب والنشاطات الاقتصادية والتجارية.

وأطلق مسؤولون وبرلمانيون وخبراء اقتصاد صافرات الإنذار بشأن عدم قدرة الحكومة على تأمين الأجور، التي تلتهم معظم موازنة الدولة، خاصة أن الحكومة تدفع رواتب أكثر من 7 ملايين من موظفي القطاع العام والمتقاعدين.

وتشير تقديرات إلى أن فقدان كل دولار من سعر برميل النفط يعني فقدان الموازنة العامة في العراق لأكثر من مليار دولار.

41
مليار دولار عجز الموازنة المتوقع المرشح للتضاعف بسبب اعتمادها سعر 56 دولارا للبرميل

خطة طارئة لمواجهة تداعيات كورونا

وقال عضو اللجنة المالية النيابية، جمال أحمد إن "العجز في الموازنة يصل إلى أكثر من 41 مليار دولار، رغم اعتماد الموازنة على سعر 56 دولارا للبرميل.

ويعني ذلك أن العجز يمكن أن يتضاعف وينجر عنه فقدان الحكومة للقدرة على تسديد التزاماتها، في ظل تحرك متوسط سعر الخامات العراقية حاليا عند 30 دولارا للبرميل، وترجيح بقائها في تلك المستويات بسبب حرب أسعار النفط بعد انهيار اتفاق خفض الإنتاج وتراجع الطلب العالمي بسبب تفشي فايروسكورونا.

وتصاعدت الأصوات المطالبة بضرورة إجراء مراجعة جدية وشاملة للموازنة واتخاذ إجراءات لتحفيز الاقتصاد، رغم أن محللين يؤكدون صعوبة ذلك بسبب شلل معظم القطاعات.

ونسب موقع روداو إلى الخبير الاقتصادي أحمد الهذال قوله إن "العراق مقبل على صدمة شبيهة بالصدمة المزدوجة التي تلقاها عام 2014، والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط واجتياح تنظيم داعش لعدة مدن عراقية"، في إشارة إلى تحالف تداعيات انهيار أسعار النفط وتفشي فايروس كورونا.

ولم يصادق البرلمان حتى الآن على الموازنة العامة للعام الحالي، التي وصلت إلى البرلمان متأخرة، بسبب الخلافات السياسية والتغييرات المتسارعة في التحديات التي يواجهها العراق.

وكانت وزارة المالية قد اقترحت إيقاف العلاوات لجميع موظفي المؤسسات الحكومية وتجميد مخصصات إنفاق كثيرة مثل تعويضات المتضررين من العمليات الحربية.

دبي تطلق حوافز اقتصادية لمواجهة تداعيات كورونا

سارعت حكومة دبي إلى تقديم حوافز عاجلة لمواجهة تداعيات تفشي فايروس كورونا لتعزيز مناعة القطاعات التجارية والسياحية والخدمات اللوجستية بتقديم خصومات كبيرة تشمل جميع المواطنين والمقيمين في الإمارة.

دبي - أطلقت حكومة دبي حزمة حوافز اقتصادية لمدة 3 أشهر بقيمة 1.5 مليار درهم، بهدف دعم الشركات وقطاع الأعمال في الإمارة وتعزيز السيولة المالية والتخفيف من تأثيرات الوضع الاقتصادي الذي يشهده العالم حاليا.

وقال الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، لدى إطلاق الحوافز إن العالم يمر اليوم بظروف اقتصادية صعبة نتيجة العديد من التحديات، التي تصاعدت وتيرتها جراء الأوضاع الصحية التي صاحبت انتشار فايروس كورونا.

وأضاف أن انتشار الفايروس في مناطق عدة حول العالم أدى إلى تداعيات واسعة أثرت بصورة كبيرة على العديد من القطاعات الاقتصادية العالمية.

وأشار إلى أن إطلاق الحوافز الاقتصادية يهدف إلى تحقيق أعلى مستويات الدعم لمجتمع دبي بكافة قطاعاته من مواطنين ومقيمين ومستثمرين وضمان مساندة الجميع في مواجهة ظرف استثنائي يمر به العالم.

وأكد حرص حكومة دبي "على توفير مختلف أشكال الدعم التي تضمن لدبي ريادتها وحفاظها على مكانتها كأفضل مكان للعيش والعمل. العالم يمر اليوم بأوقات صعبة، ولدينا القدرة على مواجهة كافة التحديات بكفاءة".

وتسعى دبي من خلال الحوافز لتعزيز الإجراءات الوقائية للتخفيف من تكلفة ممارسة الأعمال وتسهيل الإجراءات، خاصة في قطاعات السياحة ومبيعات التجزئة والتجارة الخارجية والخدمات اللوجستية. وتشمل فوائد الحوافز جميع المواطنين والمقيمين في الإمارة، وقد دخلت حيز التنفيذ الفوري على مدى ثلاثة أشهر يتم بعدها تقييم الأثر وفق الأوضاع الاقتصادية السائدة حينها.

وتتوقع حكومة دبي أن يكون لحزمة الحوافز الجديدة، التي تضم 15 مبادرة تأثير إيجابي مباشر على التجارة والسياحة والخدمات اللوجستية وتأثيرات غير مباشرة على جميع قطاعات الأعمال الأخرى.

وقدمت حكومة دبي لمجتمع الأعمال تسع مبادرات خلال الأشهر الثلاثة القادمة تمثلت الأولى بتجميد تطبيق رسم الأسواق البالغ 2.5 في المئة على جميع المنشآت العاملة في الإمارة، بعد أن كانت قد خفضته في يونيو 2018 من 5 في المئة.

الشيخ حمدان بن محمد

نسعى لتقديم أعلى مستويات الدعم لمجتمع دبي بكل قطاعاته

وتقضي المبادرة الثانية برد ما قيمته 20 في المئة من التعرفة الجمركية البالغة 5 في المئة والمدفوعة للبضائع المستوردة التي يتم بيعها محليا، وذلك على الواردات من جميع البضائع التي تباع في السوق المحلية لدبي ودولة الإمارات.

كما شملت الحزمة إلغاء الضمان البنكي أو النقدي المطلوب لمزاولة نشاط التخليص الجمركي والمحدد مع رد الضمانات البنكية والنقدية المقدمة لشركات التخليص الجمركي القائمة.

وتضمنت مبادرة أخرى إجراء تخفيض بنسبة 90 في المئة على رسوم تقديم المستندات الجمركية للشركات.

وقررت أيضا إلغاء شرط الصك المصرفي عند تقديم طلبات التظلمات الجمركية، من أجل خفض التكاليف وتسريع البت في طلبات التظلمات الجمركية والتسوية.

وأعلنت حكومة دبي عن إعفاء المراكب التجارية الخشبية التقليدية المسجلة في الدولة من رسوم خدمات الرسو للسفن القادمة والمغادرة ورسوم التحميل المباشر وغير المباشر في مرفأ دبي وميناء الحمرية.

وعلى صعيد التجارة المحلية، تم إلغاء شرط الدفعة الأولى المحدد بنسبة 25 في المئة لطلبات تقسيط الرسوم الحكومية الخاصة بالترخيص وتجديد الترخيص، في محاولة لتخفيف الأعباء المالية خاصة على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وسمحت بتجديد الرخص التجارية دون إلزامية تجديد عقود الإيجار، لتسهيل مزاولة الأعمال وتخفيف الاشتراطات الحكومية، إضافة إلى إعفاء الشركات من رسوم تصاريح التنزيلات والعروض التجارية الجديدة.

ويقول محللون إن تلك المبادرات سوف تساهم في تنشيط حركة التجارة الخارجية وتعزيز التنافسية الإقليمية والعالمية، عبر خفض التكاليف وتحسين السيولة وتخفيف الأعباء المالية عن كاهل الشركات، عدا عن تسهيل الإجراءات الجمركية ومزاولة الأعمال.

وتضمّنت حزمة المبادرات التي قدمتها حكومة دبي أربع مبادرات تختص بدعم قطاع السياحة والقطاعات ذات الصلة لمدة الأشهر الثلاثة المقبلة.

وتشمل المبادرة الأولى خفض رسم البلدية بنسبة 50 في المئة على مبيعات الفنادق ليصبح الرسم 5.3 في المئة عوضا عن 7 في المئة. ويأتي هذا الإجراء بعد خطوة سابقة اتخذت في عام 2018 وتمثلت بخفض رسم البلدية على مبيعات الفنادق من 10 إلى 7 في المئة.

وتضمنت المبادرة الثانية إعفاء الشركات من رسوم التأجيل والإلغاء للفعاليات السياحية والرياضية خلال العام الحالي، في حين سمحت المبادرة الثالثة بتجميد تطبيق رسوم التصنيف على الفنادق.

وأعلنت حكومة دبي أن المبادرة الرابعة في إطار حزمة المبادرات المستهدفة لدعم القطاع السياحي في دبي، تقضي بتجميد تطبيق رسوم التذاكر وإصدار التصاريح وغيرها من الرسوم الحكومية على الفعاليات الترفيهية وفعاليات الأعمال.

كما اشتملت حزمة الحوافز الجديدة على مبادرتين لتخفيض تكلفة قطاع الأعمال وتكلفة المعيشة على جميع سكان الإمارة من مواطنين ومقيمين وكذلك قطاع الأعمال في دبي في ما يتعلق باستهلاك الطاقة.

ومنحت المبادرة الأولى خصما بنسبة 10 في المئة من قيمة فاتورة استهلاك المياه والكهرباء لكافة فئات المستهلكين "السكني والتجاري والصناعي" لفترة الأشهر الثلاثة القادمة، في حين تستهدف المبادرة الثانية خفضا بنسبة 50 في المئة من مبلغ التأمين.

عقبات هيكلية تعرقل نهوض اقتصاد السودان

تبخرت أحلام السودانيين بتحسّن وضع اقتصاد بلادهم بمجرد نهاية عهد عمر البشير الذي استمر 30 عاما، إذ استمر تدهور الأوضاع بعد عام على رحيله، الأمر الذي أصبح يهدد السلم الاجتماعي في مرحلة انتقالية.

الخرطوم - اتسعت مظاهر انحدار الأوضاع المعيشية في السودان، ومنها الوقوف في طوابير لنحو 6 ساعات لتعبئة السيّارات بالوقود، وثلاث ساعات للحصول على الخبز إضافة إلى ندرة غاز الطبخ وتزايد انقطاع التيار الكهربائي.

أمّا مستخدمو وسائل النقل العامّ فيبقون ساعات طويلة تحت أشعّة الشمس الحارّة والغبار، في انتظار حافلة قد تأتي وقد لا تأتي.

يقول حسن إبراهيم، وهو سائق حافلة مواصلات، بلهجة غاضبة "منذ الصباح الباكر أقف، ولا أثر للديزل". ويضيف أن "النّاس خرجوا في المظاهرات لتحسين الوضع. إذا كان الذين يَحكمون لا يستطيعون ذلك، عليهم أن يذهبوا".

وعاد الغضب للانفجار للمرّة الأولى منذ الإطاحة بنظام البشير، حين خرج في 20 فبراير الماضي المئات من الأشخاص في تظاهرة للاحتجاج على إقالة ضبّاط من الجيش ناصروا الاحتجاجات ضدّ حكم البشير.

لكنّ رقعة الاحتجاجات لم تتّسع، إذ إنّ رئيس الوزراء عبدالله حمدوك لا يزال يحظى بشعبيّة كبيرة، خصوصاً بعد محاولة اغتياله الاثنين الماضي.

وقال أحمد وهو في الأربعينات من عمره يعمل على سيّارة نقل، أثناء وقوفه مع آخرين في طابور خارج محطّة وقود في الخرطوم "نعاني في الحصول على كل أنواع الوقود. منذ مساء الأمس أقف للحصول على الديزل لسيّارتي، والآن المحطة ليس بها وقود".

وكانت وزارة الطاقة والتعدين أعلنت الأربعاء أنّ مصفاة الخرطوم لتكرير النفط تعمل بطاقتها القصوى وتُنتج 70 في المئة من حاجة البلاد للبنزين و45 في المئة من الديزل و65 في المئة من غاز الطبخ.

كما يتعيّن على فرد من كلّ عائلة الوقوف يوميًا في طابور، للحصول على رغيف خبز.

وقال الشابّ العشريني محمد عمر أثناء وقوفه مع آخرين في طابور أمام أحد المخابز في العاصمة "منذ أربعة أشهر ونحن نقف يوميا لساعات في طابور للحصول على رغيف الخبز. الحكومة كانت وعدت بحلّ الأزمة خلال شهر، لكن لم يحدث شيء".

ومنذ انفصال جنوب السودان عن السودان عام 2011، يعاني اقتصاد البلاد من ارتفاع معدّلات التضخم وتراجع قيمة الجنيه السوداني إثر فقدان عائدات 470 ألف برميل يوميا.

وتسعى الحكومة إلى القيام بإصلاحات برئاسة حمدوك الذي عمل لسنوات في الأمم المتحدة وتمّ تعيينه في أغسطس الماضي بعد اتّفاق سياسي بين العسكريين والمدنيّين ليرأس حكومة لفترة انتقاليّة تمتدّ ثلاث سنوات وتنتهي بإجراء انتخابات عامّة.

ويُعقَد مؤتمر أصدقاء السودان الذي يضمّ دولا غربيّة على رأسها الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي وبريطانيا وبلدان عربيّة، في يونيو المقبل في الخرطوم.

ومن المقرر أن تعقد حكومة حمدوك نهاية الشهر الحالي مؤتمراً اقتصاديّاً يشارك فيه متخصّصون، في محاولة لحلّ الأزمة الاقتصاديّة في البلاد.

وتشكو الحكومة من أنّها الإرث الاقتصادي الثقيل. ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى فيصل محمد صالح وزير الثقافة والإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة قوله "ورثنا وضعاً مفلساً".

وأضاف أنّ "هناك تباطؤاً من المجتمع الدولي والإقليمي، لا نملك له تفسيرا. لعلّهم لا يُدركون اللحظة الحرجة التي نحن فيها. نحن لا نريد صدقات من العالم، وبلادنا لديها موارد طبيعيّة لم تُستَغلّ، ولكنها تحتاج للتمويل للبدء" باستغلالها.

وأشار الوزير على سبيل المثال إلى أنّ موسم حصاد القمح "مبشّر جدّاً" لكنّه يُعاني نقصاً في آليّات الحصاد.

ويُعاني الاقتصاد السوداني جرّاء إدراج السودان على اللائحة الأميركيّة "للدول الراعية للإرهاب" منذ عام 1993 بعد اتّهام وُجّه آنذاك لحكومة البشير بإقامة علاقات مع تنظيمات إسلاميّة "متطرّفة" مثل تنظيم القاعدة التي أقام مؤسّسها وزعيمها السابق أسامه بن لادن في السودان بين الأعوام 1992 و1996.

وتُحاول حكومة حمدوك الحصول على استثمارات غربية مباشرة عبرَ رفع اسم البلاد عن تلك اللائحة الأميركية، في وقت تحذر فيه مؤسّسات اقتصاديّة دوليّة من خطورة الوضع في السودان.

صندوق النقد الدولي يتوقع استمرار انكماش الاقتصاد السوداني في العام الحالي بنسبة 1.5 في المئة

وأكد صندوق النقد الدولي الأربعاء أنّه "مع غياب التوازنات الكبرى... فإنّ الآفاق الاقتصاديّة للسودان تُنذر بالخطر".

وأضاف في تقرير مكون من 78 صفحة أن "نسبة الانكماش الاقتصادي بلغت في عام 2018 نحو 2.2 في المئة لتسجل ارتفاعا العام الماضي إلى 2.6 بالمئة. وتوقع أن ينكمش هذا العام بنسبة 1.5 في المئة ليبدأ النمو العام المقبل بنسبة 1.4 في المئة".

وأوصى التقرير حكومة حمدوك بإجراء إصلاحات اقتصاديّة، على رأسها رفع الدعم عن المحروقات.

وأشار إلى أنّ الدين الخارجي يبلغ حوالي 55 مليار دولار إضافة إلى 3 مليارات متأخّرات واجبة السداد للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعوق حصول البلاد على تمويل خارجي.

لكنّ جوناس هورنار المحلل في مجموعة الأزمات الدوليّة للشؤون السودانية أكّد أنّ الإصلاحات الاقتصاديّة تُجابه بمعارضة من الحاضنة السياسية لحكومة حمدوك، إذ إنّ قوى "الحرّية والتغيير ترفض رفع الدعم".

وأضاف أنّ على "الحكومة الانتقاليّة والمجتمع الدولي التحرّك سريعا لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار الذي سيؤدّي إلى إفشال الفترة الانتقالية".

وشدّد على أنّ "الحكومة تحتاج إلى مساعدات من أجل إنعاش الاقتصاد، وهو ما يتطلّب إصلاحات جريئة وتشريعات في الجانب المالي. لكنّ الخرطوم لا يمكنها القيام بذلك منفردة".

كفاح من أجل لقمة العيش